

التنقيب عن المشاكل تمدن العنف والحدود

يركز هذا الفصل على العنف المرتبط بشكل معين من أشكال التمدين السائد في جنوب العالم - تمدين الحدود - والذي يعني النمو السريع للمناطق التي كانت في السابق مهمشة ونائية لتصبح مناطق مدنية تخدم عملية استخراج الموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز والمعادن. ولا يُعرف إلا القليل عن الديناميكية المكانية و المؤسساتية والمصالح المتنافسة بين الصناعات الاستخراجية ومقدمي خدمات الأمن التابعين للدولة والغير تابعين للدولة والسكان في هذا المحيط. فهل هناك علاقة بين تمدين الحدود وأنواع معينة من العنف؟ وما هي الآثار الأمنية الناتجة عند انحسار طفرة التعدين؟

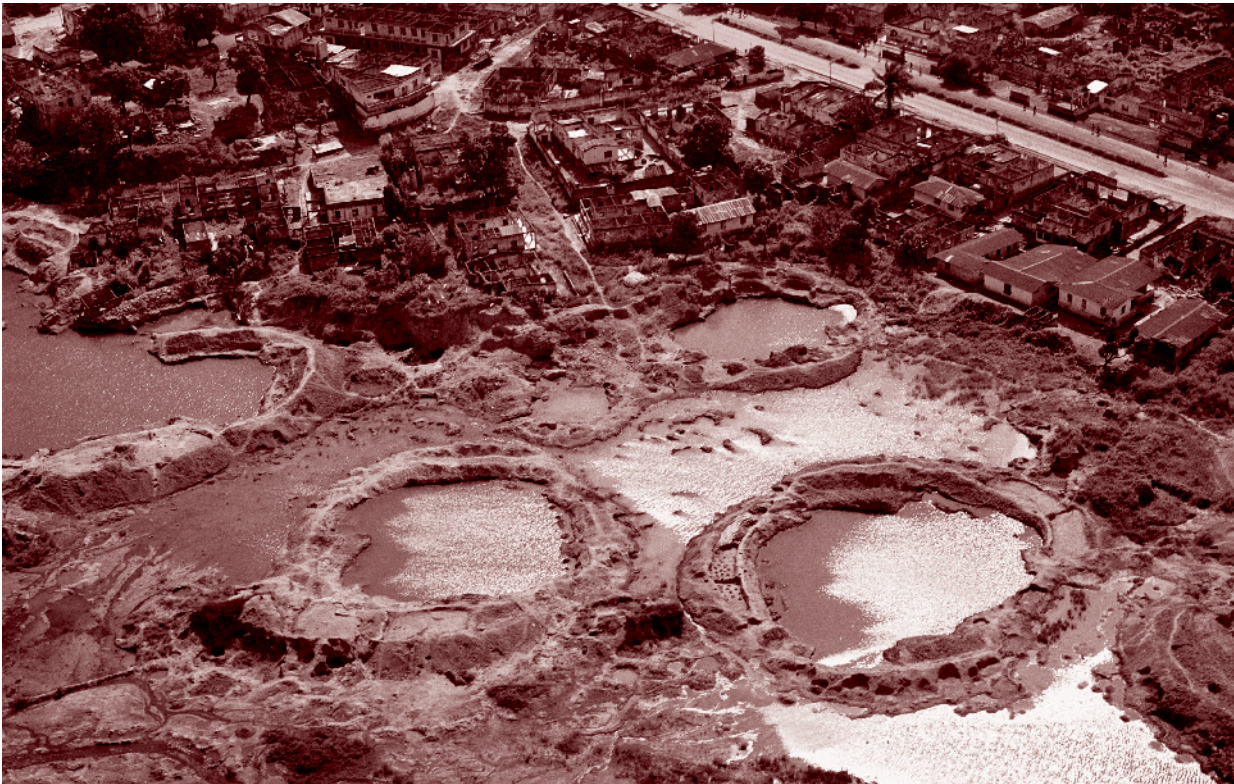
يلتقط «تمدين الحدود» تقلبات النمو وتراجع المدنيين في المناطق المتأثرة بأنشطة التعدين.

وما يلي النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

- عادة ما يرافق عمليات استخراج النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية أو الثمينة، تمدين ملحوظ في المناطق المجاورة، الأمر الذي له انعكاسات دراماتيكية اجتماعية واقتصادية.
- يمكن للجهود المبذولة من أجل السيطرة على الموارد المستخرجة وتأمينها أن تجذب مجموعة مختلفة من الجهات الفاعلة المسلحة كقوات الأمن ومجموعات النهب، ولا يقتصر ذلك على مواقع التعدين وإنما أيضاً على مناطق الخدمات المدنية السريعة التوسع.
- نادراً ما يرافق التمدين المفاجئ للمناطق حول مواقع الاستخراج، توفير خدمات عامة كافية كالأمن، ونتيجة لذلك، يتزايد الاستعانة بمصادر خارجية غير تابعة للدولة كشركات الأمن أوفرق الحماية الخاصة.

وقد يؤدي تمدين الحدود إلى حدوث خلاف حول السيطرة على الأرض والموارد المستخرجة، بالإضافة إلى انعدام الأمن، واضطرابات اجتماعية متعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحفوفة بالمخاطر، وتوترات قد يُعبّر عنها أحياناً بعنف وذلك في مرحلة التراجع، أي ما بعد الاستخراج أو خطط التنظيف والتجديد الحضري التي تقودها الدولة. ويتعلق ترابط الصناعات الاستخراجية مع تمدين الحدود بأشكال عديدة من العنف، ولكن المعلومات الأساسية كنسب العنف وانتشار الأسلحة الصغيرة ما زالت صعبة المنال.

وتعطي المقدمة الموجزة فكرة عن تمدين الحدود والصلة بين التمدين والعنف المسلح المرتبطين بالاستخراج، أما الجزء الأساسي من هذا الفصل فهو مقسوم إلى ثلاثة أقسام توضح فيها مصادر العنف وانعدام الأمن في تلك المناطق.



ويناقد القسم الأول المسائل التالية: استجابات الجهات الفاعلة المسلحة سواء الحامية أو للموارد الناهية. يمكن لاستخراج الموارد ذات الأسعار المرتفعة عالمياً من النفط والغاز والمعادن أن تكون مربحة بالنسبة إلى قطاع الأعمال، الدولة، وإلى نخبة الأحزاب السياسية الساعية إلى تمويل حملاتها وإلى الجهات الفاعلة المسلحة بدءاً بالتمردين وانتهاءً بالجماعات الإجرامية المنظمة. اعتماد التطبيق العملي من استخراج ونقل وبيع ما يخرج من الأرض إلى حد كبير على طبيعة المواد الأولية ذاتها، وعلى نوعية الآلات والمعدات اللازمة لاستخراج ونقل هذه المواد. المخاوف الأمنية التي ترافق جهود الاستخراج والتي تثيرها التدابير الوقائية من جهة واللجوء إلى العنف والنهب من جهة أخرى.

ويلقي القسم الثاني الضوء على التحديات السياسية والاجتماعية والبيئية التي تشكلها المناطق المدنية الغير مخدّمة والفقيرة (وغالباً الغير رسمية) التي يمكن أن تظهر كاستجابة لأنشطة الاستخراج. وتفتقر أحياناً مؤسسات الدولة، ولا سيما على المستوى المحلي، إلى القدرة أو إلى الاستعداد السياسي للاستجابة إلى النمو السريع لمدن طفرة التعدين. ونتيجة لذلك، تكون هذه المدن من بين أفقر المناطق الحضرية في العالم التي تتميز بمعدلات عالية للبطالة والافتقار إلى النسيج الاجتماعي والظروف المعيشية السيئة بسبب تلوث الهواء والمياه والتربة. كما يقف هذا القسم على الاحتجاجات في المناطق الحضرية، والاضطرابات الاجتماعية في مواجهة الشعور بالظلم والضرر البيئي المتعلق باستخراج الموارد. وتتمحور الاحتجاجات حول ظروف العمل، والنزاعات مع أصحاب الممتلكات ومجموعات السكان الأصليين على الأرض ومواردها، والقضايا البيئية المتعلقة بالتلوث وتدمير المواطن الطبيعية.

ويناقد القسم الثالث مدى قدرة المناطق الحدودية على التأقلم مع الزوال وانحسار الاستخراج، حيث تشهد المدن في جنوب العالم هجرة الجماهير المقيمة عند انتهاء طفرة التعدين مع حركة القوى العاملة. وقد تكون بعض المناطق الحضرية التي تخدم أنشطة الاستخراج كبيرة جداً بحيث تصبح بعد الهجرة شبيهة بمدينة أشباح. وفي مدن كهذه، تميل سلطات الدولة إلى تطبيق أساليب طويلة الأمد للأحياء المستمرة والغير رسمية «الغير قابلة للحكم». وتكون أساليبهم في بعض الأحيان عنيفة أو محفزة للعنف.

وتعكس خلاصة الفصل على السيناريوهات المطروحة وتقدم التوجهات الممكنة من أجل المزيد من البحث. ويشكل الافتقار إلى البيانات الأساسية، مثل نسبة انتشار العنف والأسلحة في المناطق الحضرية ومقارنتها مع مناطق حضرية أخرى، تحدياً أمام القدرة على الانتقال من أسلوب دراسة الحالات إلى أسلوب التحليل الشامل. وهناك حاجة إلى وجود أبحاث تتناول الجوانب المختلفة لتمدن الحدود وتوفير الأمن عبر الجهات الفاعلة والمجتمعات من أجل فهم اتجاهات العنف على نحو أفضل. وعندئذ، يمكن تطوير السياسات وأطر العمل القانونية أن تخفف العنف وتحسن الأمن. ■